«فودافون» تعترف بالتنصت على عملائها في مصر

السبت 7 يونيو 2014 12:06 م

قالت شركة فودافون العالمية، ثاني أكبر شركة في العالم لتشغيل الهواتف المحمولة، إن وكالات حكومية في عدد من الدول، التي تعمل فيها يمكنها الدخول مباشرة إلى شبكتها للتنصت على مكالمات العملاء، من بينها مصر، ودعت الحكومات إلى تعديل التشريعات، بحيث يستند التنصت إلى أسباب قانونية فقط.

ونشرت الشركة، الجمعة، تقريرًا جاء فيه أن الهيئات الحكومية في العديد من الدول التسع والعشرين التي تعمل فيها تحتاج إلى تصريح قانوني بالتنصت على اتصالات العملاء، لكن هناك دولا لا يستلزم التنصت فيها تصريحًا.

وقالت «فودافون» إنه لا يمكنها تقديم صورة كاملة لجميع الطلبات التي تحصل عليها لأن الكشف عن هذه المعلومات غير قانونى في دول كثيرة.

وتضمن التقرير التفصيلي لفودافون الخاص بمصر أنه «وفقاً للمادتين **64** و**67** من قانون الاتصالات فإن لدى القوات المسلحة ووكالات الأمن القومي مساحة حرية كبيرة لاعتراض الاتصالات مع أو من دون سيطرة الشركة أو رقابتها».

وأشار التقرير إلى أن «القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في مصر معفاة إلى حد كبير من أي رقابة أو إشراف من قبل الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات».

وأضافت الشركة في تقريرها أنه «يمكن لأي شخص يدعى انتهاك الخصوصية أو التنصت غير القانوني رفع دعوى مدنية للحصول على تعويضات بسبب استخدام التنصت غير القانوني، أو السعي إلى الحصول على أدلة بطريقة غير مشروعة».

وقال مسؤول في شركة فودافون مصر، طلب عدم ذكر اسمه: «هناك نوعان من الكشف عن بيانات العملاء، الأول يتم عبر إذن من النيابة العامة في الحالات الجنائية بحيث يتم الكشف عن قائمة الأرقام التي تلقاها شخص محدد دون التطرق لنص المكالمة حيث لا تقوم الشركات بتسجيل المكالمات».

وأضاف المسؤول أن «النوع الثاني لا علاقة للشركات به، ويتم عبر التنصت على أجهزة المحمول وليس الشبكات، وهو ما تقوم به الأجهزة الأمنية والرقابة الإدارية والجهات السيادية.

مواقع